الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي بدول مجلس التعاون

2020

سلسلة الحلقات النقاشية (عن بعد)

الحلقة النقاشية رقم (1)

أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التعليم العالي في دول مجلس التعاون

تنظيم وإعداد

مكتب الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي

يوليو 2020

GCCGNQA

المشاركون

الدكتورة سميرة عبدالرحمن الملا

خبير مساعد في شؤون التعليم العالي
وزارة التربية والتعليم

الأستاذة عائشة عبدالله الطهمازي

القائم بأعمال مدير إدارة التقييم والمتابعة
وزارة التربية والتعليم

الدكتور أحمد بن جمعه الريامي

المدير العام المساعد للشؤون الأكاديمية المساندة
كليات العلوم التطبيقية - وزارة التعليم العالي

سعادة الدكتور خالد بن عبدالله العلي

القائم بأعمال الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي
وزارة التعليم والتعليم العالي

الأستاذة هيا صالح المغربي

مدير المكتب الفني
الجهاز الوطني للاعتماد الاكاديمي
وضمان جودة التعليم

سعادة الدكتور خميس بن صالح البلوشي

مدير مكتب الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم
العالي بدول مجلس التعاون

الإطار العام للحلقة النقاشية

نظمت الشبكة الخليجية لضمان جودة التعليم العالي بدول المجلس عبر مكتبها بمسقط جلسة نقاشية عن بعد (الكترونية) حول آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي. وتأتي هذه الحلقة استجابة للشعور المتنامي على الصعيدين الشعبي والرسمي بضرورة رفع جاهزية قطاع التعليم العالي بجميع مكوناته في المنطقة للتعامل مع مثل هذه الكوارث الصحية أو البيئية، طبيعية كانت أم بشرية، التي قد تقع دون سابق إنذار وتربك السير الطبيعي لأنظمة قطاع التعليم العالي ومؤسساته، وسائر الأنظمة والقطاعات المتصلة به. ورغم أن المحنة لم تنجل بعد، فإنها قد رسخت في أذهان الجميع قناعة بضرورة مراجعة المقاربات التي تعتمدها دول المجلس في إدارة التعليم العالي، واعتبار الواقع المستجد الذي فرضته التحديات الراهنة هو الأساس والمنطلق لبناء أنظمة أكثر قدرة على التكيف مع أي تطورات مماثلة في المستقبل.

أهداف الحلقة النقاشية

تندرج هذه الحلقة النقاشية في إطار خطة شاملة وضعها مكتب الشبكة لتقييم الاجراءات التي تم اتخاذها في دول المجلس لمجابهة آثار جائحة كورونا على قطاع التعليم العالي من زوايا متعددة. ومن هذا المنطلق فإن الجلسة الحالية تهدف إلى رصد الخطط الرسمية التي نفذتها الجهات المعنية التعليم العالي في دول المجلس، أملا أن تتلوها حلقات مماثلة لرصد تحركات هيئات ضمان الجودة، وربما مؤسسات التعليم العالي في دول المجلس. ولأن الهدف الأسمى للشبكة هو مساعدة قطاع التعليم العالي على تطوير نظام إدارة أكثر فاعلية ومرونة في التعامل مع الكوارث، فإن الشبكة على قناعة بأن مثل هذه المقاربة الثلاثية ستساهم في تحديد نقاط التقاطع بين هذه الجهات أو المستويات الثلاثة المعنية بإدارة القطاع، وتوضيح ما يتوقعه كل طرف من الآخر. وهي مسألة في غاية الأهمية لتعزيز التواصل الفاعل بين مختلف هذه المستويات، ومن ثم تسريع الاستجابة. وفي هذا الإطار صممت الحلقة الحالية لتحقيق الأهداف التالية:

- الاطلاع عى تجارب الوزارات المسؤولة عن التعليم العالي في دول المجلس في إدارة خطط مجابهة جائحة كورونا (كوفيد-19)، وتبادل الخبرات بينها في هذا المجال.
- تحديد الممارسات الجيدة في تجارب الوزارات بهدف الاستفادة منها في رصد جملة من المبادئ العامة التي تدعم المواجهة الناجحة لمثل هذه الجائحة.
- استشراف مستقبل التعليم العالي في دول المجلس وآليات وممارسات الجودة والاعتماد الأكاديمي في دول المجلس.

حيثيات الحلقة النقاشية

انقسمت الجلسة إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي:

القسم الأول: افتتح سعادة الدكتور خميس بن صالح البلوشي، مدير مكتب الشبكة بكلمة افتتاحية رحب فيها بالمشاركين والحضور، ثم قدم نبذة عن الإطار العام الدولي والإقليمي للحلقة، والهدف الأساسي من إقامتها المتمثل في رصد الآثار الفورية وطويلة الأجل للوضع الصحي الطارئ (كوفيد-19) على التعليم العالي، واستكشاف السبل العاجلة والآجلة لمواجهتها،مسلطا الضوء على دور الشبكة في التصدي لمثل هذه الظواهر ومساعدة قطاع التعليم العالي على مواجهتها.

القسم الثاني: تفضل المتحدثون بعرض مشاركاتهم من خلال عروض سمعية ومرئية قدموا فيها تفصيلا للإجراءات التي اتخذتها الجهات المعنية بالتلعيم العالي في دولهم للتعامل مع الجائحة.

القسم الثالث: جلسة مفتوحة تفاعل فيها المشاركون مع بعض أسئلة الحضور.

عروض ممثلي دول المجلس

الدكتورة / سميرة عبد الرحمن الملا - دولة الإمارات العربية المتحدة :

عرضت تجربة دولة الإمارات في التعامل مع الجائحة والإجراءات التي اتخذتها. أفادت المتحدثة أن دولة الإمارات وضعت خطة من عدة مراحل لإدارة هذه الأزمة، حيث شملت المرحلة الأولى تفعيل نظام التعلم الذكي في مؤسسات التعليم العالي، وتوجيه الجامعات بإعادة جدولة الفصول الدراسية بما يضمن استمرارتقديم خدماتها التعليمية مع مواصلة استيفاء مؤسسات التعليم العالي للمعايير الأكاديمية الوطنية، ولا سيما الباب الخاص بمعايير خدمات التعليم عن بعد. وتمثلت المرحلة الثانية في إجراء تقييم أولي يهدف إلى استطلاع مدى جاهزية مؤسسات القطاع لتقديم خدماتها التعليمية عن بعد في نفس مستوى جودة التعليم النظامي، ومدى تقبل المتعلمين لطرق التدريس وقياس التحصيل الجديدة. كما شهدت هذه المرحلة تواصلا مكثفا مع مؤسسات القطاع للوقوف على التحديات التي تواجهها. وفي ضوء نتائج تقييم الجاهزية، اتخذت الجهات المعنية في المرحلة الثالثة حزمة من القرارات، أهمها ضرورة مواصلة العام الجامعي، بما فيها المقررات العملية، واستخدام أدوات ملائمة لقياس مخرجات التعلم الذكي. أما في المرحلة الرابعة فقد تركزت الجهود حول متابعة الطلبة المبتعثين للدراسة في الخارج. ولأن قطاع التعليم العالي وثيق الصلة بسائر القطاعات، فقد سعت دولة الإمارات في المرحلة الخامسة من خطتها إلى مواءمة الإجراءات الخاصة بالتعليم العالي مع الإجراءات الوطنية، لضمان اتمرار هذا القطاع في خدمة سائر القطاعات والشرائح المستفيدة منه. ومن أمثلة الإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الشأن التحول إلى أنظمة الكترونية للتسجيل والامتحانات وقياس التحصيل، وتطبيق نظم المحاكاة في المقررات العملية، وتوفير المزيد من الوقت لخريجي الثانوية العامة للتسجيل، ورفد المستشفيات بكوادر التمريض. وفي معرض تقييمها للتجربة، خلصت المتحدثة إلى أن دولة الإمارات رفعت منذ الوهلة الأولى شعار "إذا توقفت المدارس والجامعات فإن التعليم لن يتوقف" يقضي بالفصل بين خدمات التعليمية والحيز المادي التي تقدم فيها هذه الخدمات (الصفوف الدراسية في المدارس والجامعات)، مؤكدة أن المقولة تحققت كليا، حيث لم يتوقف التعليم بجميع مستوياته وفصوله واستمر عن بعد، لتتكلل جهود دولة الإمارات بالنجاح في تحويل جائحة كورونا إلى فرصة لتطبيق التعلم الذكي. ومن الممارسات الجيدة التي اشارت إليها المتحدثة، تبادل الخبرات بين أكثر من 100 مؤسسة وتعاون شركات الاتصالات في توفير خدمات الربط المجاني إلى شرائح محددة من الطلبة.

الأستاذة / عائشة عبد الله الطهمازي - مملكة البحرين :

استجابة لانتشار جائحة كورونا، وتنفيذا لتعليمات وقرارات اللجنة التنسيقية، تم في مارس 2020 اعتماد خطة وزارة التربية والتعليم لتفعيل التعلم الالكتروني، حيث اتضح لأصحاب للجهات المعنية أن تطوير بنى التعلم عن بعد في ظل الوضع الطارئ قد بات متطلبا إلزاميا من أجل المضي قدما في سير العملية التعليمية ونجاحها. ولاحظت المتحدثة أن الوزارة لم تتوقف الوزارة عند إصدار التوجيهات، بل أسهمت فعليا في تنفيذها من خلال دعم جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة. كما رفدت الأمانة العامة هذه الجهود من خلال توفير الإرشادات الإدارية والصحية الضرورية وعقد العديد من الاجتماعات مع مؤسسات القطاع. وقد استجابت مؤسسات التعليم العالي من خلال توظيف كافة البنى التحتية والاستراتيجيات لاستخدام التكنولوجيا تفاديا لتعطيل العملية التعليمية. وفي هذا السياق، أشادت المتحدثة بالتعاون النموذجي الذي أبدته مؤسسات التعليم العالي بجميع أصنافها ونجاحها في تأمين انتقال سريع وسلس وفاعل إلى نظام التعلم عن بعد وإيجاد البدائل المناسبة لتغطية المناهج بشكل يضمن مواصلة العملية التعليمية وسلامة الطلبة والكوادر الإدارية والأكاديمية، وتوسيع نطاق التسهيلات الموجهة للطلبة لتتعدى الدعم الأكاديمي إلى الجوانب المالية، حيث تكفلت

هذه المؤسسات بتدريب المحاضرين والطلبة، وتوفير خدمات المنصات على الهواتف الذكية، لضمان وصولها إلى أوسع شريحة ممكنة من المتعلمين. كما نظمت مؤسسات القطاع العديد من الفعاليات الالكترونية لتبادل الخبرات في إدارة هذه الأزمة الطارئة. وفي تقييمها لتجربة مملكة البحرين، استخلصت المتحدثة أن ما حدث كان تطويرا لنظم موجودة ومطبقة أصلا، وأن المؤسسات استفادت من توفر البنى التحتية الالكترونية المتوفرة لها، وخبراتها التراكمية في تطبيق التعليم الالكتروني. ومن مؤشرات نجاح التجربة ارتفاع نسب حضور الطلبة، وأعداد المحاضرات التي تم تنفيذها الكترونيا (قرابة 7500 محاضرة في مؤسسات القطاع فقط)، وتوفر نسخ محفوظة من مواد هذه المحاضرات حتى يتسنى الاستفادة منها في أي وقت لاحق. وبناء على هذه النتائج فإن البرامج الالكترونية مثلت طوق النجاة لمواصلة تقديم خدمات التعليم العالي وتفادي الكارثة التعليمية التي حذرت منها منظمة اليونسكو. واستشرافا لمستقبل التعليم في المملكة، لاحظت المتحدثة أن التعليم التقليدي يظل الخيار الأنسب ولا سيما بالنسبة للمراحل الأولى نظرا لطبيعته التعاونية ودوره في صقل شخصية المتعلم، فلا بد من توفير خيار التعلم عن بعد. ومع ذلك، فإن الجهات المسؤولة مدعوة لتوخي المرونة في تصور مستقبل أنظمة التعليم وفقا للظروف المتغيرة، متوقعة أن المستقبل سيشهد صيغة مدمجة تخلط بين نوعي التعليم. وقد انعكس هذا الشعور في تعميم الوزارة بتحويل الدراسة من صيغتها الصفية الحضورية إلى التعلم الالكتروني من خلال مختلف منصات التعلم الالكتروني المتاحة، وإصدارها إرشادات تتعلق بتحديد آلية تقييم التحصيل العلمي في نظام التعلم عن بعد، وتوجيه الأمانة العامة مؤسسات التعليم العالي بالعمل على تطبيق التعلم عن بعد في مستوى يستوفي معايير الاعتماد الأكاديمي المؤسسي ودعوتها إلى تقديم خطط تستجيب لمختلف السيناريوهات المحتملة.

الدكتور / أحمد بن جمعة الريامي - سلطنة عمان :

انطلقت وزارة التعليم العالي من مبدأ استمرار العملية التعليمية وأن التعليم الالكتروني سيكون الركيزة الأساسية في خطط وإجراءات تعاملها مع الجائحة. وقد انقسمت الخطة إلى 3 مراحل وفقا لتطور الحالة، وتماشيا مع التعليمات الصادرة عن وزارة الصحة ثم اللجنة الوطنية. ومن التعليمات التي أصدرتها الوزارة لمؤسسات التعليم العالي خلال المرحلة الأولى، التي سبقت تعليق الدروس، تأجيل الفعاليات التي تتسم بالحضور البشري المكثف والحد من المشاركات في الفعاليات. أما انطلاقا من المرحلة الثانية، التي تزامنت مع قرار تعليق الدراسة لمدة شهر، فقد شهد القطاع استجابة مزدوجة، حيث فضلت بعض المؤسسات التحول إلى التعليم الالكتروني، في حين آثر البعض الآخر إعادة جدولة ما تبقى من العام الأكاديمي. وهي ثنائية تتعلق بمدى امتلاك المؤسسات للبنى التحتية الالكترونية وقدرتها على تنفيذ برامجها الكترونيا. ومع توفر المؤشرات على استمرار الحالة الطارئة، صدرت التعليمات بتمديد التعليق وقد شهدت هذه الفترة صدور قرار وزاري بتحديد ضوابط تقييم المقررات الدراسية خلال فترة التعليق في كليات العلوم التطبيقية، وضوابط مماثلة للمؤسسات الخاصة. ويرى المتحدث أن من أهم العوامل التي سهلت انتقال الكليات إلى التعليم الالكتروني هو أن وزارة الإشراف قد وفرت مسبقا ضوابط التعلم المدمج، وأن كليات العلوم التطبيقية قد ترجمتها إلى نظام قابل للتطبيق من خلال وضع السياسات والإجراءات الملائمة له. كما أن متابعة تطبيق التجربة كشف ضعف شبكة الربط، الذي عالجته الكليات من خلال توفير منصة التعلم الالكتروني على الهواتف النقالة. ويرى المتحدث أن محصلة تجربة التعلم الالكتروني إيجابية عموما، ولا سيما في كليات العلوم التطبيقية، حيث تشير الإحصاءات إلى ارتفاع نسب تفاعل الطلبة مع التعليم الالكتروني، وانخفاض أعداد المنسحبين والمؤجلين إلى مستويات أقل مما تشهده الكليات في النظام التقليدي. وبالنسبة للمؤسسات الخاصة، فإن المتحدث يرى أن تجاربها استفادت من اتفاقيات الارتباط الأكاديمي مع مؤسسات دولية، والتي تتوفر بموجبها المواد التدريسية للمقررات على منصات الكترونية. ومن هنا فإن تطبيق التعلم المدمج في غالبية مؤسسات التعليم العالي كان من عناصر القوة في تجربة السلطنة في إدارة أزمة كورونا. ولكن المشهد لا يخلو من تحديات، لعل أهمها فيما يخص وزارات التعليم العالي، ضرورة إعادة النظر في التشريعات المنظمة للتعلم الالكتروني، وتعزيز معايير اعتماده.

سعادة / الدكتور خالد بن عبد الله العلي - دولة قطر :

بنت دولة قطر مقاربتها على أساس أن قطاع التعليم العالي، إلى جانب القطاع الصحي، مرشح ليكون الأكثر تأثرا بجائحة كورونا (كوفيد-19) وكذلك بإجراءات مواجهتها، وهو ما يستوجب تدخلا سريعا للحفاظ على استمرارية العملية التعليمية وضمان جودة مخرجاتها. أما رؤيتها للحل فقد تمحورت حول الاستفادة من المنظومات تكنولوجية وتطبيقات التعلم عن بعد المتوفرة، لا سيما وأن التجربة ليست جديدة كليا على مؤسسات القطاع. ولاحظ المتحدث أن المراحل التي اتبعتها وزارة التربية والتعليم العالي تشبه إلى حد كبير ما اتخذته شقيقاتها في دول المجلس. فقد أصدرت الوزارة مثلا قرارا بتسهيل عودة الطلبة المبتعثين، ولكنها استثنت منهم الطلبة المسجلين في مقررات مهارية عملية. وعلى مستوى المستقبل المنظور، حولت البعثات إلى مؤسسات داخل قطر، باستثناء التخصصات غير المتوفرة محليا. وقد أفضى تقييم التجربة إلى تحديد جملة من التحديات، بعضها أكاديمي وبعضها الآخر لوجستي. فعلى المستوى الأكاديمي، أثارت التجربة أسئلة مشروعة حول تدريس المقررات العملية التدريبية والمحاكاة (في تخصصات الطيران والطب)، وتقييم التحصيل التعليمي والتأكد من أن أنظمة التقييم قادرة على قياس الملكات والمهارات المستهدفة في المقررات، الانتقال من طرق تدريس تتمحور حول التلقين إلى التعلم التفاعلي الذي يرتكز على توليد المعرفة من خلال النقاش بين المتعلم والمعلم، وما تستوجبه من تدريب وتأهيل وابتكار. أما على المستوى اللوجستي، فإن من بين المسائل التي تستدعي المعالجة الفورية هي توفير الخدمات الالكترونية التي تستجيب لمتطلبات الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم البنى التحتية لخدمات الاتصالات الالكترونية لتعزيز قدرتها توفير مصادر التعلم الالكترونية، وتحمل الضغوط المترتبة عن ارتفاع الطلب على خدماتها بشكل مفاجئ ومتزامن مثلما كان الحال أثناء الأزمة. ومن النتائج الإيجابية التي توصل لها تقييم التجربة بدء تقبل الشارع للتعلم عن بعد رغم أن الثقافة السائدة لا تثق في طرق التقييم غير التقليدية، وتوجه القطاع إلى مواصلة التطبيق الجزئي للتعلم عن بعد حتى في حال انحسار الجائحة (في إشارة إلى اقتراح المكتب العربي للتربية باعتماد التعلم عن بعد خلال شهر رمضان من كل عام).

الأستاذة / هيا صالح المغربي - دولة الكويت :

وضعت وزارة الإشراف في دولة الكويت على قائمة أولوياتها الحفاظ على سلامة الطلبة داخل الكويت وخارجها. وبناء على ذلك وجهت بتعليق الدروس في المؤسسات المحلية وترتيب إجراءات عودة الطلبة المبتعثين. ورغم أن حكومة الكويت لا تعترف بمؤهلات التعلم عن بعد، فإنها لم تتردد في التفاعل الإيجابي مع الاحتياجات المستجدة للطلبة المبتعثين الذين فرضت عليهم الظروف والإجراءات في بلدان بعثاتهم إما تأجيل الدراسة أو الدراسة عن بعد. فقد تبنت الوزارة تعديلا تشريعيا يسمح لهؤلاء الطلبة بالدراسة عن بعد حتى يتم إجلاء من اختار منهم العودة، ومن ثم مواصلة التعلم الالكتروني بعد عودتهم. أما على المستوى المحلي، ورغم عدم توفر منصة للتعليم الالكتروني في دولة الكويت، فإن مؤسسات التعليم العالي بادرت بتطوير هذه البنى وتطبيقها في عمليات التسجيل والتدريس، حفاظا على سلامة الطلبة. وقد نفذتها في مقررات الفصل الثاني من العام الأكاديمي الماضي وحتى الفصل الصيفي في بعض المؤسسات. وسيظل التعلم عن بعد حتى تنتهي الأزمة، حيث أن الوزارة قررت اعتماد التدريس عن بعد في فصل الخريف 2020.

تحديات التجربـــة

أشار المتحدثون تصريحا أو تلميحا إلى تحديات عديدة ومتنوعة، ثقافية ولوجستية وأكاديمية. بعضها عاجل وخاص بسياق بلد بعينه، والبعض الآخر متواتر في جميع دول المجلس. وقد أجمع المتحدثون على مسألتين تكتسيان أهمية بالغة لأن معالجتهما تحدد نجاح تجربة التعلم الالكتروني في دول المجلس، ولأنهما يدخلان ضمن اختصاصات الوزارات المشرفة على التعليم العالي. يتمثل التحدي الأول لدول المجلس فرادى أو مجتمعة هو إيجاد أرضية تشريعية ملائمة للتعلم الالكتروني. فبعض الدول لا تعترف بمؤهلات التعلم غير النظامي (التقليدي)، وبعضها لا يعترف بمخرجات التعليم المدمج، والبعض الآخر يعترف بأنواع محددة من التعلم الالكتروني. وقد أثبتت تجربة مجابهة كورونا (كوفيد-19) أن هذه القوانين بحاجة إلى مراجعة وتطوير حتى تواكب تطورات الممارسات التعليمية. ويتفرع عن هذا التحدي مسألة لا تقل أهمية، تتعلق بتطوير مفهوم واضح للتعلم الالكتروني. فقد استخدم المشاركون مصطلحات عديدة مثل التعلم الالكتروني، والتعلم عن بعد، والتعلم الافتراضي، وهي في واقع الأمر أنظمة تعليمية قائمة بذاتها. أما التحدي الثاني فهو توفير البنى التحتية الالكترونية القادرة على استيعاب الطلبات المتعددة والمتنوعة والمتزامنة للمتعلمين. إن الأعداد الكبيرة لطلبة التعليم العالي في دول المجلس واختلاف ظروف حياتهم سيجعل من ضمان متابعتهم لدروسهم من منازلهم بشكل انسيابي وموثوق مهمة وطنية في غاية الأهمية لنجاح العملية التعليمية وضمان وصولها إلى جميع مستحقيها دون استثناء أو إقصاء.

الدروس المستفادة

كشفت العروض التي تفضل بها المشاركون ثراء في تجارب الجهات المسؤولة عن إدارة التعليم العالي، وتنوعا في الإجراءات التي اتخذتها في مواجهة الجائحة. وترتقي العديد من التدابير التي اتخذتها دول المجلس إلى ممارسات جيدة يمكن الاستفادة منها في وضع مبادئ عامة يسترشد بها في التعامل مع مثل هذه الكوارث. وهي بمثابة الشروط الواجب توفرها لنجاح أي تجربة مستقبلية. ويمكن تلخيص الممارسات الجيدة لدول المجلس في النقاط التالية:

1. **وضوح الأسس والرؤية:** تقتضي المواجهة الفاعلة لأي طارئ وضع جملة من المبادئ الأساسية ورسم حدود واضحة للإجراءات والتدابير التي يتخذها أصحاب القرار. ومن أمثلة ذلك تمسك دولة الكويت بضرورة وضع السلامة الجسدية للطلبة (حفظ النفس) فوق كل اعتبار، وقرار دولة الإمارات العربية بأن خطط المواجهة يجب أن تبني على أساس عدم إيقاف خدمات التعليم العالي. ومن مميزات هذا المبدإ، رغم بساطته، قدرته على توحيد الجهود ودفعها في وجهة موحدة، مما يعظم فرص التكامل بين الخطط واتساقها في مقاربة شاملة ومتجانسة لخدمة الهدف العام.
2. **المقاربة الشاملة والتفصيلية:** لئن كان الهدف هو مواجهة الجائحة في قطاع التعليم العالي على وجه الخصوص، فإن المسؤولية تتجاوز حدود هذا القطاع بكثير. وقد أدركت دول المجلس ذلك منذ الوهلة الأولى وبلورت خططا شاملة تتوقف بعض مراحلها على دعم مؤسسات أخرى مثل وزارات الصحة، كما هو الحال في سلطنة عمان، وشركات الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة، والجهات التشريعية التي أدخلت تعديلات قانونية حاسمة لصالح الطلبة في كل من دولة الكويت ودولة قطر، تتعلق بالاعتراف بمؤهلات التعلم عن بعد كليا أو جزئيا. ولئن كانت الخطط الشاملة عادة تتعالى عن التفاصيل والدقائق، فإن أصحاب القرار في دول المجلس حرصوا على اتباع مقاربات توازن بين شمولية النطاق ودقة التفاصيل، حتى تعم الفائدة جميع الشرائح الطلابية مهما صغر حجمها.

فهاهي دولة الإمارات توجه شركات الاتصالات لتأمين الربط الالكتروني لطلبة المناطق النائية، وهاهي دولة الكويت ودولة قطر تسنان تشريعات جديدة لفائدة الطلبة الذين فرضت عليهم الظروف الانتقال من التعلم النظامي إلى التعلم عن بعد.

3. **الإدارة المزدوجة للأزمة:** إن أعلى درجات نجاح أي دولة في مواجهة وضع طارئ هو ضمان عدم مباغتتها مرة أخرى، عملا بالحديث الشريف "المؤمن لا يلدغ من جحر مرتين". ويقتضي استيفاء هذا الشرط أن يعمل أصحاب القرار على مواجهة الوضع الطارئ على مسارين متزامنين: أولهما التعامل المباشر والفوري مع مظاهره وتطوراته بهدف الحد من آثاره السلبية، وهو تعامل ظرفي ينتهي بانتهاء الحالة الطارئة. وأما المسار الثاني، والأكثر أهمية، فيتمثل في توثيق تجربة المواجهة للاستفادة منها في تطوير أنظمة استراتيجية شاملة للتعامل الاستباقي مع هذا الوضع وأمثاله. وقد تجلى هذا النهج في خطط جميع دول المجلس حيث تضمنت خططها مراحل لتقييم التجربة، ولا سيما سلطنة عمان التي ركزت في تقييمها على مدى تقبل الطلبة لطرائق التعليم المستجدة، ومملكة البحرين حيث خضعت تجربة المواجهة إلى تقييم متواصل توج في مرحلته الأخيرة بالتنسيق بين الأمانة العامة ومؤسسات التعليم العالي لدراسة الخيارات المستقبلية.

4. **سرعة الاستجابة المنظمة:** إن الحالات الطارئة تستوجب تدخلات من جنسها، بمعنى أنها تتطلب وضع خطط طارئة لم تكن موجودة مسبقا. ورغم أن سرعة الاستجابة مطلوبة لمحاصرة الجائحة قبل توسع دائرة انتشارها، فإن ذلك لا يمكن أن يكون من خلال تحركات عشوائية غير منسقة قد تشتت الجهود وتحكم على المواجهة بالفشل. بل إن سرعة التدخل لن تؤتي نتائجها المرجوة إلا إذا اقترنت بوضع خطط واضحة المعالم وتطبيقها بشكل علمي منظم. وقد توفقت جميع دول المجلس في رسم خطط مواجهة تضمنت محطات ومؤشرات أداء واضحة، وهياكل تسهر على تنفيذها بشكل متناغم في مختلف القطاعات.

5. **الدعم السياسي لخطط المواجهة:** لا شك أن الخطط الوطنية تحتاج دعم جميع القطاعات الاقتصادية، والإعلامية، والتشريعية، إلخ. ولكن الدعم السياسي يبقى حاسما في نجاح هذه الخطط، لا سيما عندما يكون من أعلى رأس السلطة. فالقيادات السياسية رموز الوحدة الوطنية، وانحيازهم لقضية ما سيحول لها أنظار الجميع. فلا شك أن وجود صاحب السمو ولي العهد في مملكة البحرين على رأس اللجنة التنسيقية ومتابعة صاحب السمو نائب رئيس دولة الإمارات، حاكم دبي لخطط إدارة الجائحة منذ بدايتها، على سبيل المثال لا الحصر، قد أعطيا خطط المواجهة ثقلا إضافيا ودعما مقدرا.

6. **المرونة مع قطاع التعليم العالي:** تتفاوت جاهزية مؤسسات التعليم العالي في دول المجلس للتعامل مع حدث طارئ مطول مثلما هو الحال بالنسبة لكورونا. فبعض هذه المؤسسات خاصة وبعضها الآخر يحظى بتمويل حكومي، وبعضها كليات صغيرة والآخر جامعات كبرى تمتلك موارد كبيرة. وبناء عليه، فإن توجيه قطاع بهذا التنوع سيكون أكثر فاعلية من خلال وضع لوائح وإجراءات تأخذ في الاعتبار أوضاع المؤسسات، كما هو الحال في سلطنة عمان حيث سمحت وزارة التعليم العالي للمؤسسات التي لا تتوفر لديها البنى التحتية الكافية والملائمة للتحول إلى التعلم الالكتروني بإعادة جدولة العام الجامعي.

مستقبل ضمان جودة التعليم العالي في دول المجلس

لقد خلقت جائحة كورونا واقعا جديدا لا يمكن للقائمين على قطاع التعليم العالي تجاهله. ولئن كان الشعور السائد بين المشاركين أن التعليم النظامي لا يزال الخيار الأفضل لصقل معارف الطالب وتنمية مهاراته وتكوين شخصيته، فإن هنالك قناعة بضرورة التفكير في بدائل أكثر مرونة وفاعلية في التعامل مع الحالات الطارئة. بل إن تجارب دول المجلس في مواجهة الأزمة الحالية قد كشفت، ولو بنسب متفاوتة، أن النجاح النسبي الذي حققته يعود في جزء منه إلى جاهزيتها المسبقة التي تمثلت في تشجيعمؤسسات التعليم العالي على تطوير وتطبيق بنى تحتية للتعلم عن بعد.

ولعل هذا الاستنتاج المهم يحفز القطاع والقائمين عليه إلى المزيد من التفكير خارج الأطر التقليدية في تصور حالات افتراضية قد تجد كلياتنا وجامعاتنا نفسها يوما ما في مواجهتها. وفي هذا السياق، يرى المشاركون قطاع التعليم العالي قد بات جاهزا لتشكل مشهد جديد تكون أهم دعائمه المبادئ التالية:

- رفع مستوى متطلبات الاعتماد المؤسسي المتعلقة بمعايير التعلم عن بعد ومقدرة المؤسسات على تطبيق طرق التعليم الالكترونية بشكل فوري وشامل.
- التركيز على أهمية التدريب والمحاكاة، ولا سيما في التخصصات العلمية والطبية والهندسية التي تتطلب ممارسة عملية/مخبرية قد يتعذر الحصول عليها لأي سبب طارئ.
- اعتبار تنويع طرق التدريس مسألة ضرورية وليست تكميلية للقطاع، وأخذ ذلك في الحسبان في معايير الاعتماد المؤسسي.

مخرجات الحلقة النقاشية

تقدم المشاركون، من خلال العروض، والحضور، من خلال استبانة التقييم والأسئلة والمقترحات، بجملة من التوصيات، وأهمها ما يلي:

ضرورة توخي الشفافية والصراحة في تقييم تجربة الاستجابة للجائحة للوصول إلى صورة دقيقة لواقع القطاع والتحديات التي يواجهها ومن ثم رسم خطط تستجيب لتطلعاته بشكل دقيق.

النظر في إمكانية مراجعة معايير جودة التعليم عن بعد ورفع مستواها إلى ما يستجيب لمتطلبات الواقع الجديد الذي خلقته هذه الجائحة.

النظر في إمكانية تطوير آليات لتقييم مخرجات التعلم عن بعد للاطمئنان على أن دمج أو تغيير طرق التعليم والتعلم لا تكون على حساب جودة مخرجات القطاع.

النظر في إمكانية وضع منظومة تشريعية للتعليم عن بعد تكون بمثابة المرجعية الموحدة التي تستفيد منها جميع دول المجلس في تطوير لوائحها المحلية.

النظر في إمكانية حصر البحوث المتعلقة بالجائحة في دول المجلس والاستفادة من نتائجها في رسم بتصور جامع يشمل جميع جوانب الأزمة من أسبابها، ونتائجها، والتحديات التي تطرحها، وطرق التعامل معها، وسبل تفاديها أو تخفيف آثارها في المستقبل.

تنظيم المزيد من الحلقات النقاشية والفعاليات المماثلة لإشراك أكبر قدر ممكن من المؤسسات ذات العلاقة بالتعليم العالي والمستفيدين منه، بهدف الوصول إلى صورة أكثر وضوحا وتصورات أكثر تمثيلا لجميع الشرائح.

تقييم الحلقة النقاشية

ثمن جميع المتحدثين الحلقة النقاشية بوصفها إطارا يتم فيه تبادل الأفكار حول هذه التجارب بهدف تعميم الاستفادة منها، وأثنوا على توقيتها الذي يتزامن مع عمليات التقييم الواسعة التي تجريها دول المجلس. وقد أظهر الحضور تقبلا مشجعا للحلقة والمواضيع التي طرحت فيها، حيث أظهرت نتائج الاستبيان التي تم توزيعه في ختام الحلقة النقاشية صلتها بالوضع الراهن ورغبة الحضور في تنظيم المزيد.

الرؤيـــة

أن تكون الشبكة منصة متميزة للتواصل والتكامل بين أنظمة جودة التعليم العالي لدول المجلس وتطويرها للمنافسة دوليا.

الرسالـــة

الإرتقاء بعمل الأنظمة المعنية بضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بدول المجلس وتكاملها من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات تقديم الدعم و المشورة للتطوير والتحديث المستمر لمواكبة مستجدات جودة التعليم العالي الدولية ومتطلبات التنمية المستدامة.

الـقيـــم

- **الجودة:**

تقديم أفضل السياسات والممارسات والعمل على تطبيقها بدرجة عالية من الجودة.

- **التـمـيز:**

تـعمل الشبكة على دعم أنظمة جودة التعليم العالي بدول المجلس لتكون منافسة إقليميا ودوليا.

- **التكامل:**

تتولى الشبكة العمل على تبادل الخبرات المتميزة بين الأجهزة المعنية بضمان الجودة بدول المجلس ودعم أدائها من خلال إنشاء شراكات طويلة الأجل ومتعددة الجوانب بينها.

- **النـزاهة:**

تدعم الشبكة تحقيق مبدأ الشفافية والصدق والأمانة والمساواة في أنظمة التعليم العالي.

- **المـرونة:**

تتعامل الشبكة مع تنوع أنظمة ضمان جودة التعليم العالي بدول المجلس وترى أنها قيمة مضافة في هذا الشأن، وتحسن آليات عملها لتتناغم مع التطور المستمر في أنظمة ضمان الجودة.